معوقات التجارة الالكترونية في ليبيا
(دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية)

د.ناصر ميلاد بن يونس1،د. حسني رمضان اشتيوي2, د. ابوبكر علي الصداعي3

1 الجامعة الأسمرية الإسلامية ، زليتن، ليبيا، naser.youns77@gmail.com

2جامعة طرابلس، طرابلس، ليبيا، h_shtawi@yahoo.com

3 الجامعة الأسمرية الإسلامية ، زليتن، ليبيا , *abobakr_ail7 @ yahoo.com*

الملخص

هدفت الدراسة الى التعرف على المعوقات التي تحد من تطبيق التجارة الالكترونية في المصارف التجارية الليبية, واعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي لاستطلاع اراء عينةالدراسة المتمثلة في العاملين بالمصارف التجارية العاملة بمدينة زليتن والبالغ عددهم(160), واستخدم الباحثان اسلوب قائمة الاستبيان لجمع البيانات حيث كان عدد الاستمارات الصالحة للتحليل(69) استمارة, وتوصلت الدراسة لعدة نتائج من اهمها: توجد العديد من المعوقات القانونية التي تعيق تطبيق التجارة الالكترونية في المصارف التجارية الليبية منها عدم وجود قانون رادع لعمليات الاحتيال التي يمكن أن تتم عن طريق التجارة الالكترونية, توجد العديد من المعوقات المالية التي تعيق تطبيق التجارة الالكترونية في المصارف التجارية الليبية منها حاجة المصارف التجارية الليبية لإدخال معدات تقنية مكلفة لها, توجد العديد من المعوقات التكنولوجية التي تعيق تطبيق التجارة الالكترونية في المصارف التجارية الليبية منها ضعف البنية التحتية التكنولوجية للمصارف التجارية الليبية, توجد العديد من المعوقات البشرية التي تعيق تطبيق التجارة الالكترونية في المصارف التجارية الليبية منها نقص الخبرة والمعرفة لدى الموظفين في مجال التجارة الالكترونية, وبناء على نتائج الدراسة قام الباحثان بتقديم عدة توصيات اهمها: على المشرع الليبي إصدار قوانين تنظم أحكام عمليات الاحتيال التي يمكن أن تتم عن طريق التجارة الالكترونية, إعداد دورات تدريبية للعاملين بالمصارف التجارية الليبية على تطبيق التجارة الالكترونية.

كلمات مفتاحية: التجارة , الالكترونية، المصارف التجارية، ليبيا.

1. المقدمة

شهد العالم تحولات كبيرة في مختلف مجالات الحياة, وكان للتطورات التكنولوجية المتسارعة وخاصة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات دور بارز في هذه التحولات, فظهور شبكة الانترنت أدى إلى التحول من

الأساليب التقليدية في عقد الصفقات وانجاز الأعمال والاتصال إلى استعمال الأسلوب الرقمي, والذي يعتمد على استخدام الأجهزة والأدوات التي تدار بشكل رقمي. [4]

و تعتبر التجارة الالكترونية كأحد أهم أشكال الأعمال الالكترونية من المتغيرات العالمية الجديدة التي فرضت نفسها بقوة خلال الحقبة الأخيرة من القرن العشرين, ومن ثم أصبحت احد دعائم النظام الاقتصادي العالمي الجديد, ولم تعد التجارة الالكترونية قاصرة على السلع المصدرة والواردة فقط بل امتد نطاق تطبيقها ليشمل الخدمات المصرفية وحركة رؤوس الأموال وخدمات السياحة والتامين والمقاولات والنقل والاستشارات والمهن الحرة الطبية والتعليمية والمحاماة وغيرها. [1]

2. مشكلة الدراسة

لقد أصبحت التجارة الالكترونية عاملاً مؤثراً في نمو اقتصاديات البلدان وازدهار تجارتها الداخلية والخارجية, وباتت أداة للمنافسة في تسويق السلع والخدمات للمستهلك, لذلك بدأت الدول بتهيئة اقتصادياتها ومؤسساتها للتحول إلى الاقتصاد الرقمي والتجارة عبر الشبكة العنكبوتية [3], غير أن هناك العديد من المعوقات التي تحد تطبيق التجارة الالكترونية , ومن هذا المنطلق جاءت الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيس الأتي :

ما هي المعوقات (القانونية – المالية – التكنولوجية – البشرية) التي تحد من تطبيق التجارة الالكترونية في المصارف التجارية الليبية؟

3. هدف الدراسة:

هدفت الدراسة الي التعرف على المعوقات **((القانونية – المالية – التكنولوجية – البشرية)** التي تحد من تطبيق التجارة الالكترونية في المصارف التجارية الليبية.

4. اهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله وهو التجارة الالكترونية والمعوقات التي تحد من تطبيقها في المصارف التجارية الليبية, وتكمن أهمية الدارسة في كونها ستساهم في إثراء المكتبة بمرجع جديد يفيد الباحثين في المستقبل لإنجاز دراسات مكملة, كما تكمن أهمية الدراسة أيضا في كونها ستفيد متخذي القرار في المصارف التجارية الليبية بما تتكشف من نتائج.

5. فرضية الدراسة:

إن الفرض الرئيسي لهذه الدراسة هو:

توجد معوقات التي تحد من تطبيق التجارة الالكترونية في المصارف التجارية الليبية .

ويتفرع عن هذا الفرض الرئيسي الفروض الفرعية الآتية:

1. توجد معوقات قانونية تحد من تطبيق التجارة الالكترونية في المصارف التجارية الليبية.
2. توجد معوقات مالية تحد من تطبيق التجارة الالكترونية في المصارف التجارية الليبية.
3. توجد معوقات تكنولوجية تحد من تطبيق التجارة الالكترونية في المصارف التجارية الليبية.
4. توجد معوقات بشرية تحد من تطبيق التجارة الالكترونية في المصارف التجارية الليبية.

6. حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على دراسة موضوع المعوقات التي تحد من تطبيق التجارة الالكترونية,اماالحدود البشرية والمكانية: فتم استطلاع آراء العاملين بالمصارف التجارية العاملة في مدينة زليتن (مصرف الوحدة, مصرف الجمهورية, المصرف التجاري الوطني) ,اماالحدود الزمنية: تمت الدراسة خلال شهر يوليو2020.

7. منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال الإطلاع على الكتب والدوريات والبيانات المنشورة والغير منشورة المتعلقة بموضوع الدراسة، واستخدم الباحثان أسلوب قائمة الاستبيان لجمع آراء عينة الدراسة المتمثلة في العاملين بالمصارف التجارية العاملة في نطاق بلدية زليتن للتعرف على أهم المعوقات التي تحد من تطبيق التجارة الالكترونية.

8. الدراسات السابقة:

دراسة(القوقا, وآخرون,2011) [1] هدفت الدراسة إلى التعرف على الصعوبات التي تواجه التجارة الالكترونية في فلسطين وأثرها على طريقة استخدام تطبيقاتها, واعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي, واستخدمت الدراسة أسلوب قائمة الاستبيان لجمع آراء عينة الدراسة المتمثلة في العاملون في الشركات الفلسطينية, وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إن أهم الصعوبات التي تعيق تطبيق التجارة الالكترونية تتمثل في عدم وجود وعي لدى المشرعين الفلسطينيين حول طبيعة عمل التجارة الالكترونية, عدم وجود قانون رادع لعمليات التي يمكن أن تتم عن طريق التجارة الالكترونية, قلة المهارات التقنية اللازمة لتطبيق التجارة الالكترونية لدى الموظفين, , وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: تدريب الموظفين والمدراء على تطبيقات التجارة الالكترونية, تجهيز البنية التحتية للشركات لاستخدام التجارة الالكترونية.

دراسة (فلاق,2018) [5] هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التجارة الالكترونية في الجزائر والتعرف على أهم التحديات والعقبات التي تحول دون تطورها, واعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي, وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: تعاني الجزائر من تدني كبير في نسبة استخدام التجارة الالكترونية ويعود ذلك لعدة معوقات منها: تخلف البنية التحتية التكنولوجية, وارتفاع

تكاليف خدمات الاتصالات والمعلومات والتجهيزات المرافقة لها, عدم الوعي الكافي بأهمية التجارة الالكترونية لدي المؤسسات والأفراد, عدم ملائمة البنية التشريعية لمتطلبات التجارة الالكترونية, وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها: تشجيع النظام المصرفي على لعب دور أساسي ميسر ومسهل للتجارة الالكترونية من خلال تطوير التحويل الالكتروني للأموال وتعميم وسائل الدفع الالكتروني باعتبارها أول خطوة لتبني التجارة الالكترونية.

دراسة(المطاع, وااخرون,2014) [2] هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع ومعوقات التجارة الالكترونية بالمصارف التجارية الليبية, واعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي, واستخدمت الدراسة أسلوب قائمة الاستبيان لجمع آراء عينة الدراسة المتمثلة في القادة الإداريين والمسئولين بالإدارات والأقسام بأربعة مصارف تجارية ليبية(مصرف الجمهورية–مصرف الأمان– مصرف الوحدة –المصرف التجاري الوطني), وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: هناك العديد من المعوقات التي تعيق تطبيق التجارة الالكترونية بالمصارف التجارية الليبية منها ضعف البنية الأساسية للمعلومات, وانخفاض مستوى اللغة الانجليزية للمتعاملين مع شبكة المعلومات الدولية, وأوصت بعدة توصيات منها: توفير كافة المتطلبات المادية والبشرية اللازمة لتطبيق التجارة الالكترونية.

دراسة (مسلم,2018)[6]هدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات والتحديات التي تواجه تطبيق التجارة الالكترونية في الجزائر , واعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي, وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: من أهم العوائق التي تعيق تطبيق التجارة الالكترونية في الجزائر ضعف البنية التحتية للاتصالات وعد مواكبتها لتطورات التقنية العالمية, قصور الكوادر البشرية والمؤهلة في مجال وتطبيقات التجارة الالكترونية, وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: توفير بنية معلوماتية متينة من خلال تبني نظم وشبكات حديثة في قطاع الاتصالات, إصدار تشريعات وقواعد قانونية ملائمة للتجارة الالكترونية لتوفير الحماية والثقة لجميع المتعاملين, تقوية البنية التحتية للجهاز المصرفي وذلك بزيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات.

9. الدراسة العملية:

في هذا الجزء سوف يتم التطرق إلى الطرق والأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في الدراسة لتحليل البيانات المجمعة بواسطة الاستبيانات الموزعة على المشاركين، كما سوف يتم عرض نتائج الدراسة.

أولا: الطرق والأساليب الإحصائية المتبعة:من أجل تحقيق أهداف الدراسة و اختبار فرضياتها تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss وذلك باختيار الاختبارات المناسبة منه من أجل تحليل البيانات المتحصل عليها من الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة، حيث تم اختيار و استخدام الاختبارات التالية:

1- اختبار ألفا كرونباخ (&) Cronbach's alpha Testلقياس ثبات فقرات الاستبيان.
2- أسلوب النسب المئوية و المتوسطات الحسابية Means و الانحراف المعياري.
3- اختبار one-sample T-Testلاختبار فرضيات الدراسة (عند مستوى دلالة 0.05).

ثانيا : مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين بالمصارف التجارية العاملة بمدينة زليتن(مصرف الوحدة, مصرف الجمهورية, المصرف التجاري الوطني) وتم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة والجدول التالي يبين عدد الموظفين وعدد الاستمارات القابلة للتحليل الاحصائي والنسبة حسب أسماء المصارف.

الجدول رقم (1) عدد الموظفين وعدد الاستمارات القابلة للتحليل الإحصائي والنسبة حسب أسماء المصارف.

المصرف	عدد الموظفين	القابلة للتحليل	النسبة %
مصرف الوحدة	59	19	27.5
المصرف التجاري الوطني	20	14	20.3
مصرف الوحدة الوكالة	20	12	17.4
مصرف الجمهورية فرع المنارة	26	12	17.4
مصرف الجمهورية فرع المدينة	35	12	17.4
المجموع	160	69	100.0

نلاحظ من الجدول اعلاه ان اغلب افراد العينة من مصرف الوحدة بنسبة (27.5%) يليها المصرف التجاري الوطني بنسبة (20.3%).

ثالثا : أداة جمع البيانات:

لإجراء الدراسة الميدانية ومن اجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها استخدام الباحثان اسلوب قائمة الاستبيان وتم تصميمها من خلال الاستفادة من الدراسات السابقة (دراسة القوقا و وآخرون 2011،ودراسة المطاع واخرون 2014)، وقام الباحثان بعرض قائمة الاستبيان على مجموعة من المحكمين (أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي المرقب والاسمرية)، وعدلت قائمة الاستبيان بناء على آراء المحكمين, حيث قُسمت استمارة الاستبيان إلى قسمين بحيث تضمن القسم الأول البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة والقسم الثاني تضمن أربعة محاور حيث كان المحور الأول وهو (المعوقات القانونية), والمحور الثاني وهو (المعوقات المالية), والمحور الثالث وهو (المعوقات التكنولوجية), والمحور الرابع وهو (المعوقات البشرية), وتم وضع إجابات مغلقة للعبارات على أساس مقياس ليكرت خماسي حيث تم وصف المتوسط المرجح للإجابات على العبارات حسب الأتي : المستوي من 1.00 إلي 1.79 يأخذ عبارة (غير موافق بشدة) والمستوي من 1.80 إلي 2.59 يأخذ عبارة (غير موافق) والمستوي من 2.60 إلي 3.39 يأخذ عبارة (محايد) والمستوي من3.40 إلي 4.19 يأخذ عبارة (موافق) والمستوي من 4.20 إلي 5.00 يأخذ عبارة (موافق بشدة)،

وتم استخدام اختبار ألفا كرونباخ (&) Cronbach is alphaلقياس ثبات الاستبيان، والجدول التالي يوضح معاملات الثبات لفقرات الاستبيان.

الجدول رقم (2) معامل الثبات (اختبار كرونباخ الفا)وصدق المحك:

عبارات	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
المعوقات القانونية	3	0.862	0.928
المعوقات المالية	4	0.865	0.930
المعوقات التكنولوجية	4	0.866	0.931
المعوقات البشرية	3	0.833	0.913
جميع المحاور	14	0.953	0.976

نلاحظ من الجدول اعلاه ان قيمة معامل الفا كورنباخ اكبر من 60% مما يدل على ان الاستبيان يتصف بالثبات والصدق وهو يحقق اغراض البحث ويجعل التحليل الاحصائي سليماً ومقبولاً.

رابعا : خصائص افراد العينة:

جدول (3) الأعداد والنسبة المئوية وفقا لمتغيرات البيانات الشخصية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة %
المؤهل العلمي	ثانوية	3	4.4
	دبلوم متوسط	19	27.5
	دبلوم عالي	8	11.6
	بكالوريوس	37	53.6
	ماجستير	2	2.9
التخصص العلمي	تمويل ومصارف	13	19.4
	محاسبة	29	43.3
	إدارة أعمال	10	14.9
	اقتصاد	9	13.4
	اخرى	6	9.0
المسمى الوظيفي	مدير المصرف	2	3.0
	نائب مدير مصرف	2	3.0
	مساعد مدير	2	3.0
	رئيس قسم	18	27.3
	موظف	42	63.7
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	14	20.6
	من 5 الى أقل من 10سنوات	6	8.8
	من 10 الى أقل من 15سنة	15	22.1
	من 15سنة الى اقل من 20سنة	8	11.7
	من 20 سنة فأكثر	25	36.8

من الجدول اعلاه يتضح أن اغلب افراد عينة الدراسة مؤهلاتهم هي بكالوريوس بنسبة (53.6%) وتخصصاتهم محاسبة بنسبة (43.3%) وهم من الموظفين بنسبة (63.7%) وكانت خبرتهم من 20 سنة فأكثر بنسبة (36.8%) من أجمالي افراد العينة.

خامساً: التحليل الاحصائي للمحاور:

1- محور المعوقات القانونية:

جدول رقم(4) المتوسط المرجح والانحراف المعياري وترتيب الإجابات عن عبارات المحور.

ت	عبارات المحور	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	ترتيب العبارات
1	عدم وجود تشريعات توضح طبيعة عمل التجارة الالكترونية	3.870	0.906	3
2	عدم وجود قانون رادع لعمليات الاحتيال التي يمكن أن تتم عن طريق التجارة الالكترونية	3.942	1.042	1
3	عدم وعي المشرع الليبي بطبيعة عمل التجارة الالكترونية	3.899	1.045	2

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن جميع الإجابات كانت في اتجاه وجود معوقات قانونية وكانت العبارة رقم(2)في الترتيب الأول بمتوسط (3.942) حيث تضمنت عدم وجود قانون رادع لعمليات الاحتيال التي يمكن أن تتم عن طريق التجارة الالكترونية وهي تتفق مع دراسة(القوقا, وآخرون, 2011, وجاءت العبارة(3) في الترتيب الثاني بمتوسط(3.899) لتبين عدم وعي المشرع الليبي بطبيعة عمل التجارة الالكترونية وهي تتفق مع ما توصلت إليه دراسة(المطاع, وآخرون, 2018), أما العبارة (1) فجاءت في الترتيب الثالث بمتوسط (3.870) حيث تضمنت عدم وجود تشريعات توضح طبيعة عمل التجارة الالكترونية) وهذا يتفق مع نتائج دراسة(فلاق, 2018).

اختبار الفرضية حول المعوقات القانونية:

استخدام الباحثان البيانات التي قام بتجميعها وذلك للوصول إلى قرار بشأن رفض أو قبول فرضية العدم التي وضعت لتفسير الدراسة موضوع البحث حيث استخدم الباحثان اختبار t للعينة الواحدة وكانت نتائج اختبار الفرضية الأولى كالآتي.

الفرضية الصفرية:لا توجد معوقات قانونية تحد من تطبيق التجارة الالكترونية في المصارف التجارية الليبية.

الفرضية البديلة: توجد معوقات قانونية تحد من تطبيق التجارة الالكترونية في المصارف التجارية الليبية.

جدول رقم(5) متوسط إجابات أفراد العينة والانحراف المعياري وقيمة الاحصاءة t ومستوي المعنوية المشاهدة عن محور المعوقات القانونية

المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	t	درجة الحرية	مستوي المعنوية المشاهدة
3.903	0.752	9.997	68	0.000

يتضح من نتائج الجدول أعلاه إن متوسط إجابات المحور هو (3.903) وبانحراف معياري (0.752) وبمستوي معنوية مشاهدة (0.000) وهو (اصغر) من 0.05 مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرض البديل وهذا يدل على وجد معوقات قانونية في التجارة الالكترونية في ليبيا.

2-محور المعوقات المالية:

جدول رقم(6) المتوسط المرجح والانحراف المعياري وترتيب الإجابات عن عبارات المحور.

ت	عبارات المحور	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	ترتيب العبارات
1	عدم جاهزية البنية التحتية لاستخدام التجارة الالكترونية .	4.290	0.842	1
2	الحاجة لإدخال معدات تقنية مكلفة للمصرف.	3.783	1.110	3
3	الحاجة لاستقطاب موظفين جدد.	3.986	0.915	2
4	تكلفة تدريب الموظفين على تطبيقات التجارة الالكترونية	3.754	1.205	4

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن جميع الإجابات كانت في اتجاه وجود معوقات مالية وكانت العبارة رقم(1) في الترتيب الأول بمتوسط(4.290) لتبين عدم جاهزية البنية التحتية لاستخدام التجارة الالكترونية وهذا ما توصلت له دراسة(القوقا, وآخرون, 2011) ودراسة(فلاق, 2018) جاءت العبارة رقم(3) في الترتيب الثاني بمتوسط(3.986) لتؤكد الحاجة لاستقطاب موظفين جدد وهذا يتفق مع دراسة(القوقا, وآخرون,2011) وجاءت العبارة رقم(2) في الترتيب الثالث بمتوسط(3.783) لتبين الحاجة لإدخال معدات تقنية مكلفة للمصرف وهذا ما أوصت به (دراسة المطاع, وآخرون, 2014).

اختبار الفرضية حول المعوقات المالية:

استخدام الباحثان البيانات التي قام بتجميعها وذلك للوصول إلى قرار بشأن رفض أو قبول فرضية العدم التي وضعت لتفسير الدراسة موضوع البحث حيث استخدم الباحثان اختبار t للعينة الواحدة وكانت نتائج اختبار الفرضية الاولى كالآتي

الفرضية الصفرية: لا توجد معوقات مالية تحد من تطبيق التجارة الالكترونية في المصارف التجارية الليبية.

الفرضية البديلة: توجد معوقات مالية تحد من تطبيق التجارة الالكترونية في المصارف التجارية الليبية.

جدول رقم(7) متوسط إجابات أفراد العينة والانحراف المعياري وقيمة الاحصاءة t ومستوي المعنوية المشاهدة عن محور.

المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	t	درجة الحرية	مستوي المعنوية المشاهدة
3.953	0.722	10.969	68	0.000

يتضح من نتائج الجدول اعلاه ان متوسط إجابات المحور هو (3.953) وبانحراف معياري (0.722) وبمستوي معنوية مشاهدة (0.000) وهو (اصغر) من 0.05 مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرض البديل وهذا يدل على وجد معوقات مالية تحد من تطبيق التجارة الالكترونية في المصارف التجارية الليبية.

محور المعوقات التكنولوجية:

الجدول رقم (8) المتوسط المرجح والانحراف المعياري وترتيب الإجابات عن عبارات المحور.

ت	عبارات المحور	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	ترتيب العبارات
1	**ضعف البنية التحتية التكنولوجية**	**4.493**	**0.797**	**1**
2	**قلة المهارات التقنية للموظفين**	**3.942**	**1.056**	**4**
3	**تعطيل وبط شبكة الانترنت**	**4.304**	**0.845**	**2**
4	**تقادم أجهزة الحاسبات بالمصرف**	**4.130**	**0.954**	**3**

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن جميع الإجابات كانت في اتجاه وجود معوقات تكنولوجية وكانت العبارة رقم(1)في الترتيب الأول بمتوسط حسابي(4.493) لتبين ضعف البنية التحتية التكنولوجية وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة(مسلم) و(فلاق, 2018) و جاءت العبارة رقم(3) في الترتيب الثاني بمتوسط(4.304) لتوضح تعطيل وبط شبكة الانترنت وهذا يتفق مع دراسة (مسلم) وجاءت العبارة رقم(4) بالترتيب الثالث بمتوسط(4.130) لتبين تقادم أجهزة الحاسبات بالمصرف .

اختبار الفرضية حول المعوقات التكنولوجية:

استخدام الباحثان البيانات التي قام بتجميعها وذلك للوصول إلى قرار بشأن رفض أو قبول فرضية العدم التي وضعت لتفسير الدراسة موضوع البحث حيث استخدم الباحثان اختبار t للعينة الواحدة وكانت نتائج اختبار الفرضية الاولى كالآتي.

الفرضية الصفرية: لا توجد معوقات تكنولوجية تحد من تطبيق التجارة الالكترونية في المصارف التجارية الليبية.

الفرضية البديلة: توجد معوقات تكنولوجية تحد من تطبيق التجارة الالكترونية في المصارف التجارية الليبية.

جدول رقم(9) متوسط إجابات أفراد العينة والانحراف المعياري وقيمة الاحصاءة t ومستوي المعنوية المشاهدة عن محور.

المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	t	درجة الحرية	مستوي المعنوية المشاهدة
4.217	0.652	15.521	68	0.000

يتضح من نتائج الجدول أعلاه ان متوسط إجابات المحور هو (4.217) وبانحراف معياري (0.652) وبمستوي معنوية مشاهدة (0.000) وهو (اصغر) من 0.05 مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرض البديل وهذا يدل على وجود معوقات تكنولوجية تحد من تطبيق التجارة الالكترونية في المصارف التجارية الليبية.

محور المعوقات البشرية:

جدول رقم(10) المتوسط المرجح والانحراف المعياري وترتيب الإجابات عن عبارات المحور.

ت	عبارات المحور	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	ترتيب العبارات
1	عدم إدراك متخذي القرار بالمصرف بأهمية التجارة الالكترونية	3.783	0.998	3
2	نقص الخبرة والمعرفة لدى الموظفين في مجال التجارة الالكترونية	3.870	0.922	2
3	انخفاض مستوى اللغة الانجليزية لدى الموظفين بالمصرف	4.203	0.850	1

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن جميع الإجابات كانت فى اتجاه وجود معوقات بشرية وكانت العبارة رقم(1) في الترتيب الأول بمتوسط(4.203) لتوضح انخفاض مستوى اللغة الانجليزية لدى الموظفين بالمصرف وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة(المطاع, وآخرون, 2014) وجاءت العبارة رقم(2) في الترتيب الثاني بمتوسط(3.870) لتبين نقص الخبرة والمعرفة لدى الموظفين في مجال التجارة الالكترونية هذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة(مسلم,2018) وجاءت العبارة رقم(1) في الترتيب الثالث لتبين عدم إدراك متخذي القرار بالمصرف بأهمية التجارة الالكترونية وهذا يتفق مع دراسة(القوقا,وآخرون, 2011) .

اختبار الفرضية حول المعوقات البشرية:

استخدام الباحثان البيانات التي قام بتجميعها وذلك للوصول إلى قرار بشأن رفض أو قبول فرضية العدم التي وضعت لتفسير الدراسة موضوع البحث حيث استخدم الباحثان اختبار t للعينة الواحدة وكانت نتائج اختبار الفرضية الأولى كالأتي:

الفرضية الصفرية: لا توجد معوقات بشرية تحد من تطبيق التجارة الالكترونية في المصارف التجارية الليبية.

الفرضية البديلة: توجد معوقات بشرية تحد من تطبيق التجارة الالكترونية في المصارف التجارية الليبية.

جدول رقم(11) متوسط إجابات أفراد العينة والانحراف المعياري وقيمة الاحصاءة t ومستوي المعنوية المشاهدة عن محور

المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	t	درجة الحرية	مستوي المعنوية المشاهدة
3.952	0.682	11.594	68	0.000

يتضح من نتائج الجدول أعلاه إن متوسط إجابات المحور هو (3.952) وبانحراف معياري (0.682) وبمستوي معنوية مشاهدة (0.000) وهو (اصغر) من 0.05 مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرض البديل وهذا يدل على وجود معوقات بشرية تحد من تطبيق التجارة الالكترونية في المصارف التجارية الليبية.

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

1–توجد العديد من المعوقات القانونية التي تعيق تطبيق التجارة الالكترونية في المصارف التجارية الليبية أهمها:

- عدم وجود قانون رادع لعمليات الاحتيال التي يمكن أن تتم عن طريق التجارة الالكترونية.
- عدم وعي المشرع الليبي بطبيعة عمل التجارة الالكترونية.

2–توجد العديد من المعوقات المالية التي تعيق تطبيق التجارة الالكترونية في المصارف التجارية الليبية أهمها:

- عدم جاهزية البنية التحتية في المصارف التجارية الليبية لاستخدام التجارة الالكترونية
- حاجة المصارف التجارية الليبية لإدخال معدات تقنية مكلفة لها.

3– توجد العديد من المعوقات التكنولوجية التي تعيق تطبيق التجارة الالكترونية في المصارف التجارية الليبية أهمها:

- ضعف البنية التحتية التكنولوجية للمصارف التجارية الليبية.
- ضعف وسائل الاتصال وتعطيل وبط شبكة الانترنت.

4– توجد العديد من المعوقات البشرية التي تعيق تطبيق التجارة الالكترونية في المصارف التجارية الليبية أهمها:

- نقص الخبرة والمعرفة لدى الموظفين في مجال التجارة الالكترونية.
- عدم إدراك متخذي القرار بالمصارف التجارية الليبية بأهمية التجارة الالكترونية.

ثانياً: التوصيات:

استنادا الى النتائج التي توصلت إليها الدراسة, فقد قام الباحثان بتحديد مجموعة من التوصيات

1- على المشرع الليبي إصدار قوانين تنظم أحكام عمليات الاحتيال التي يمكن أن تتم عن طريق التجارة الالكترونية.

2- العمل عل تطوير البنية التحتية التكنولوجية للمصارف التجارية الليبية

3- إعداد دورات في اللغة الانجليزية للعاملين بالمصارف التجارية الليبية.

4- إعداد دورات تدريبية للعاملين بالمصارف التجارية الليبية على تطبيق التجارة الالكترونية.

5- نشر الوعي لدى العاملين بالمصارف التجارية الليبية بأهمية التجارة الالكترونية.

6- تبني برامج لمكافأة الأفراد الذين يظهرون تميزاً في تطبيقات التجارة الالكترونية.

المراجع:

[1] القوقا, دانا, وآخرون, الصعوبات التي تواجه التجارة الالكترونية في فلسطين وأثرها على طريقة الاستخدام وتطبيقاتها, جامعة النجاح الوطنية, كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية, 2011.

[2] المطاع, عبدالله صالح, وآخرون, معوقات تطبيق التجارة الالكترونية في المصارف التجارية الليبية, **مجلة جامعة الزيتونة**, العدد11, 2014, ص ص 172-191.

[3] الابراهيمي, محمد مجيد كريم, معوقات التجارة الالكترونية ومتطلبات النظام القانوني لمواجهتها, **مجلة المحقق للعلوم القانونية والسياسية**, العدد الثاني,2011, ص ص674-712

[4] سالم, فؤاد الشيخ, وعواد, محمد سليمان, المعوقات المدركة لتبني تطبيقات التجارة الالكترونية, المجلة الأردنية في إدارة الأعمال, مجلد1, العدد1, 2005, ص ص1-19.

[5] فلاق, فاطمة شبرة , واقع التجارة الالكترونية في الجزائر, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الحقوق والعلوم التجارية وعلوم التسيير, جامعة عبد الحميد ابن باديس مستنغانم, 2018.

[6] مسلم, إبراهيم , واقع وتحديات التجارة الالكترونية في الجزائر, **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية, جامعة الجلفة**, العدد الاقتصادي, 2018, ص ص1-22.